دراسة: الدولة تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

■ ،كتب المحرر الاقتصادي

أوضحت دراسة حكوميه أن النمو الاقتصادي المستدام والمتنوع يعد هو الهدف الرئيسي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه عبر أدوات سياساتها المالية والنقدية والتجارية ،حيث تتم ترجمة الأهداف الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي في خطط خمسية تنموية تتضمن اتجاهات الدولة وغاياتها خلال خمس أعوام مقبلة ،موضحاً فيها معدلات النمو المستهدفة القطاعية والمرحلية ،والتالي دراسة لتطور معدلات نمو الاقتصاد الوطني خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠م ،على ضوء ما خطط له في الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة ،وذلك بهدف قياس مدى تحقق الأهداف المرسومة وحجم الانحرافات في الأداء الفعلي ومبررات هذا الانحراف.(١,١)فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠م) .

وبينت الدراسة الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن معدل نمو الناتج المحلي المستهدف خلال فترة الخطة الخمسية الأولى (٩٦-٢٠٠٠م) ، قدر بـ(٧٪) ولكن ما تحقق بالفعل هو (٥,٥٪) ،وبالرجوع إلى مكونات الناتج المحلي نجد أن هذا الانحراف يعزى في الأساس إلى الانحراف السالب في كل من قطاع الزراعة بمقدار (٠,٨-)، والذي يمثل (١٤,٢٪) من الناتج المحلي كمتوسط للفترة ،وفي قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (٦,١-) والذي يمثل (٦,٤٪) من الناتج المحلي كمتوسط للفترة ،وفي قطاع البناء والتشييد بمقدار (٥,٦-) والذي يمثل (٥,١٪) من الناتج المحلي كمتوسط للفترة ،وفي قطاع الخدمات الحكومية بمقدار (٣,٧-) والذي يمثل (١٠,٤٪) من الناتج المحلي كمتوسط للفترة ،وأخيراً قطاع النقل والتخزين والاتصالات بمقدار (١,٥-) والذي يمثل (١٠,٦٪) من الناتج المحلي .

وهنا يمكن القول أن معظم القطاعات الرئيسية حققت انحرافاً سالباً خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ،في حين كان قطاع الصناعات الاستخراجية (قطاع النفط) هو المسبب الرئيسي للنمو حيث نما بمعدل نمو متوسط مقداره (٥,٢٪) محققاً بذلك انحرافاً موجباً مقداره (٤,٦) ،وتعزى ذلك إلى حدوث زيادة في إنتاج النفط بمقدار (٤٣٦) ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٠م بينما كان من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى (٣٣١) ألف برميل يومياً. كما أن هذا القطاع يمثل (٣٥٪) من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط للفترة .

وأظهرت أن جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع ،قد حققت انحرافات سالبة كان أعلاها (٧,٣-) لقطاع التمويل والتامين والعقارات وأقلها (٠,٢-) لقطاع منتجي الخدمات الحكومية ،إلا أن تأثير الانحراف الموجب الكبير في قطاع الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع بمقدار (١٣,٢) كان طفيفاً كونه لا يمثل إلا (١,٦٪) من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة ،وكانت محصلة هذه الانحرافات السالبة أن حقق الناتج المحلي انحرافاً سالباً مقداره (٢,٣-) ، بمعنى أن النمو الفعلي للناتج المحلي وصل إلى (٩,٣٪) كمتوسط للفترة ، في حين كان النمو المستهدف هو (٥,٦٪) ،وبالرجوع إلى البيانات يتضح أن هذا الانخفاض يعزى في الأساس إلى الانخفاض في معدل نمو كل من قطاعي الزراعة والصناعة الاستخراجية (النفط) ،حيث يمثل قطاع الزراعة (١٣٪) من الناتج المحلي كمتوسط للفترة ،وقد حقق هذا القطاع نمواً متوسطاً قدر بـ(٢,٢٪) في حين كان النمو المستهدف هو (٦,٣٪) ، وبالرجوع إلى بيانات أعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤م نجد أن انخفض إجمالي إنتاج الحبوب منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٤م بمقدار (٣٩٪) حيث انخفض إجمالي إنتاج الخضار لنفس الفترة بمقدار (٧,٤٪) كما انخفض إجمالي إنتاج المحاصيل النقدية لنفس الفترة بمقدار (٠,٩٪) .

ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاجية الى تذبذب كمية الأمطار التي تساقطت على اليمن في الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٤م ، حيث تصل نسبة الأراضي المعتمدة على الأمطار ما يقارب (٧٢٪) من إجمالي المساحة المزروعة هذا بالإضافة الى المعوقات المرتبطة ببدائية الأساليب الزراعية المتبعة .

وبالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية والذي يمثل (٣١,٥٪) من الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة ، قد شهد نمواً سالباً مقداره (٦,٨-٪) كمتوسط خلال الفترة محققاً بذلك انحرافاً سالباً مقداره (٤,٩-) عما كان مستهدفاً في الخطة الخمسية الثانية الذي لم يتجاوز (١,٩٪) في ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج النفطي ، ولكن ما حدث على أرض الواقع هو انخفاض الإنتاج النفطي من (١٥٩,٤) مليون برميل في عام ٢٠٠٠م إلى (١٤٦) مليون برميل في عام ٢٠٠٥م .

وبينت الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي سيحقق انحرافاً سالباً كمتوسط لفترة الخطة الخمسية الثالثة مقداره (٢,٢-) والذي يعد محصلة للانحرافات السالبة في جميع مكونات الناتج المحلي وخصوصاً قطاع الخدمات الذي حقق انحرافاً قدره (٤,٧-) ،كما أن تراجع إنتاجية قطاع النفط من ناحية وانخفاض أسعاره ابتداء من الربع الرابع للعام ٢٠٠٨م قد أسهم في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وذلك بالرغم من النمو المقدر بـ (٢٠٪) في العام ٢٠١٠م عند البدء في إنتاج الغاز المسال .

وبالرغم من أن قطاع الزراعة يوفر مصدر دخل لنسبة كبيرة من السكان تصل إلى ٧٠٪ من السكان إلا أن أهميته النسبية لم تتجاوز ١٤,٢٪ من الناتج المحلي كما أن هذا القطاع يعاني من معوقات هيكلية عديدة منها الاعتماد على مياه الأمطار واستخدام الأساليب التقليدية في الزراعة وتصحر الأراضي واتساع الرقعة المزروعة بالقات وغيرها من المعوقات ،وبالمثل يعاني قطاع الصيد من تخلف أساليب الصيد وشحة الاستثمارات في هذا المجال بالرغم من اليمن تعد غنية بالثروة السمكية التي لم يحسن استغلالها حتى الآن كما لا يعد قطاع الصناعات التحويلية من المكونات ذات الأهمية النسبية في الاقتصاد اليمني حيث ظلت أهميته تراوح بين ٥-٦٪ من إجمالي الناتج المحلي ،وهي في الأساس صناعات خفيفة وتعتمد في مدخلاتها على نسبة كبيرة من الواردات مما يعني انخفاض القيمة المضافة لهذه الصناعات ،كما أن هذا القطاع قد شهد تراجعاً نتيجة للمنافسة القوية من المنتجات المستوردة الأقل سعرا والأكثر جودة ،ناهيك عن السلع المهربة التي تؤدي أيضاً إلى حرمان الاقتصاد الوطني من الإيرادات الجمركية .

كما تمثل القطاعات الخدمية مثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإصلاح و قطاع النقل والتخزين والاتصالات والعقارات مكونات ذي أهمية نسبية في الناتج المحلي الإجمالي ،ولكن في المقابل نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لقطاع التمويل والتامين الذي ظلت تراوح نسبته إلى الناتج المحلي بين (٢,٥٪، 3.5%) .

وأشارت إلى ضخامة مساهمة القطاع النفطي كمكون رئيسي للناتج المحلي ما يؤدي إلى شدة حساسية معدلات نمو الناتج المحلي لأي تغيرات في كمية إنتاج النفط أو التغير في أسعاره ،حيث يمثل هذا القطاع ما يزيد عن ثلث الناتج المحلي ويصل إلى ٧٠٪ من إيرادات الدولة ويمثل حوالي ٩٠٪ من الصادرات . وبذلك يعد الاقتصاد اليمني اقتصاداً غير متنوع وشديد الاعتماد على الإنتاج النفطي وهو ما يجعله عرضة للأزمات الاقتصادية في حال نضوب المخزون النفطي وعدم اكتشاف آبار جديدة أو في حالة انخفاض أسعار النفط (كما حدث في الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م .

٦٥ مليار ريال الإيرادات العامة من فائض الوحدات الاقتصادية

■ ،خاص/الاقتصادية

كشفت دراسة علمية حديثة أن إجمالي الإيرادات العامة للدولة من فائض الوحدات الاقتصادية لم تتجاوز ٦٥ مليار ريال في المتوسط السنوي خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م.

وبينت الدراسة التي أعدها الباحث الاقتصادي منصور البشيري أن تدني الإيرادات من هذه المؤسسات يرجع إلى جملة من العوامل أهمها، تقلص دور القطاع العام الإنتاجي والخدمي في اليمن بصورة كبيرة ، نتيجة لتنفيذ اليمن برنامجاً للإصلاح الاقتصادي منذ العام ١٩٩٥م بالشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتالي أصبحت المؤسسات العامة الإنتاجية والخدمية قليلة العدد، ومن ثم محدودية مساهمتها على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى الموازنة العامة للدولة.

ووفقا للدراسة فإن البيانات المالية الصادرة عن وزارة المالية تشير إلى تواضع مساهمة المؤسسات العامة المالية وغير المالية في الموازنة العامة سواءً في جانب الإيرادات العامة أو في تغطية الإنفاق العام للدولة، حيث لم تتجاوز حصة هذه المؤسسات ٦٥ مليار ريال في المتوسط السنوي خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م ، وبنسبة لا تتجاوز ٤,٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة ، و٣,٦٪ من إجمالي النفقات العامة للفترة نفسها ، فضلاً عن كونها مبالغ متواضعة مقارنة بما تقدمه الدولة من دعم من الموازنة العامة للوحدات الاقتصادية الخاسرة .

ولاحظت الدراسة أن معظم الإيرادات الحكومية من فائض أرباح المؤسسات العامة تأتي من القطاع المالي والمصرفي ، وبنسبة متوسطة تصل إلى ٥٩٪ من إجمالي فائض الأرباح للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م وأغلبها يأتي من فائض أرباح البنك المركزي اليمني على استثماراته في الخارج (استثمار الاحتياطيات النقدية في الخارج) كونها تؤول بالكامل للدولة ، تليه الأرباح من المؤسسات العاملة في قطاع النفط والمعادن بنسبة متوسطة بلغت١٧.٧٪ ، ثم المؤسسات العاملة في قطاعات النقل والمواصلات بنسبة سنوية متوسطة بحوالي ١٢٪، يليه المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي بنسبة ٦.٦٪ من إجمالي فائض أرباح مؤسسات القطاع العام المالية وغير المالية ، على الرغم من وجود مؤسسات عامة صناعية عملاقة مثل مصانع الاسمنت الحكومية الثلاثة، والمصانع التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية، وغيرها من الصناعات المختلفة التي يمتلكها القطاع العام الإنتاجي، أما بالنسبة لبقية القطاعات فإن مساهمتها المالية محدودة للغاية .

ومن خلال تحليل بيانات المؤسسات العامة بأنواعها المختلفة (إنتاجية ، خدمية ، مختلطة) فقد لاحظت الدراسة أن نسبة كبيرة منها تصل إلى حوالي ٤١٪ منها في حالة تعثر أو توقف بصورة كلية أو جزئية، كما أن ٣٤٪ منها تعاني من عجوزات سنوية في نشاطها، وحوالي (٢٣٪) فقط تحقق أرباحاً وتحقق أداءً مالياً جيداً وفقاً لمعايير الربحية. وبالتالي فإن الأمر يتطلب رؤية واضحة للتعامل مع الوحدات الاقتصادية العامة على نحو يعظم المنافع الاقتصادية ويسمح بتوظيف مواردها التوظيف الأمثل وبما يؤدي إلى تقليل اعتمادها على الموازنة في تجديد أصولها ودعم نشاطها حيث يلاحظ أن حجم فائض أنشطتها لا يتناسب مع طاقاتها وإمكانياتها المتاحة ولا مع حجم الاستثمارات التي تمتلكها هذه الوحدات وحجم إنفاقها السنوي.

واستعرضت الدراسة تحديات زيادة الإيرادات العامة من فائض الوحدات الاقتصادية حيث أوضحت أن تدني مساهمة مؤسسات القطاع العام الإنتاجي والخدمي في هيكل الإيرادات العامة يرجع إلى عدد من الأسباب والاختلالات الهيكلية المصاحبة لعمل هذه المؤسسات، حيث أشارت البيانات الرقابية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م إلى عدد من الأسباب منها القصور في البناء المؤسسي للوحدات الاقتصادية المختلفة، ويشمل ذلك قوانين الإنشاء واللوائح الداخلية والبناء التنظيمي ، والأنظمة المالية والإدارية وارتفاع تكلفة الأجور والمرتبات في هذه المؤسسات، وعدم التزامها بالموازنات الوظيفية المعتمدة لها، ومخالفتها للقوانين المالية فيما يخص صرف الحوافز والمكافآت والبدلات .

ولفتت الى أن من ضمن التحديات ارتفاع تكاليف الوقود والقوى المحركة في العديد من المؤسسات العامة وضياع موارد مالية ضرورية جراء انخفاض كفاءتها التشغيلية وارتفاع نسبة الفاقد من منتجاتها النهائية وبالذات في قطاعات الكهرباء والمياه والنفط وكذا انخفاض القدرات التشغيلية للعديد من المؤسسات الانتاجية عما هو مخطط لها والإنفاق المتزايد على بعض الجوانب التي لا ترتبط بالعملية الإنتاجية (الإنفاق الترفي)بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة .

وإلى جانب الأسباب السابقة التي بينها البيان الرقابي ، هناك عدد من الأسباب الهيكلية التي تحد من الدور الاقتصادي للقطاع العام بشقيه الإنتاجي والخدمي ، وتسهم في تدني مساهمته في جانب الإيرادات العامة للدولة ، بل وتحقيق الكثير من المنشآت العامة خسائر مالية يتم تعويضها عن طريق الدعم المالي المباشر من الموازنة العامة ، وأهم تلك الأسباب هي التدخل من قبل الجهات الحكومية في عمل منشآت القطاع العام ، وعدم اعتماد المؤسسات العامة على الأسس التجارية والمهنية في عملها، وتقديم الخدمة أو السلعة التي تنتجها بأثمان لا تعكس تكاليفها الفعلية كما تعاني إدارة مؤسسات القطاع العام من الروتين والبيروقراطية، مما قد يكون السبب الحقيقي وراء عدم كفاءتها فضلا عن الاختلالات الإدارية والمالية والهيكلية التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية .

وأكدت الدراسة أن الحاجة ماسة لتطوير دور ومساهمة الوحدات الاقتصادية العامة بشقيها الإنتاجي والخدمي ، سواءً في الجانب المالي وزيادة مساهمتها في هيكل الإيرادات العامة ، أو في الجانب الاقتصادي الكلي ودورها في تعزيز فرص النمو الاقتصادي الكلي، والحد من البطالة وتحسين مستويات الدخول ، ويمكن ذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة والكامنة التي تمتلكها تلك الوحدات من ناحية ومن ناحية أخرى تعبئة موارد متاحة في الاقتصاد وذلك من خلال إعداد وإصدار الأطر التشريعية اللازمة لتنظيم عمل الوحدات الاقتصادية المختلفة بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة ويضمن تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها، إلى جانب التشريعات الخاصة بإلزام الوحدات الاقتصادية بتوريد حصة الحكومة من فائض الأرباح أولاً بأول .

كما دعت إلى العمل على إعادة هيكلة الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وبالذات التي تعاني من عجز وتدن في مواردها المالية بصورة تضمن تأهيل هذه الوحدات للمنافسة وتحقيق وفورات اقتصادية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في أسلوب ووسائل الإنتاج ، إلى جانب تخفيض التكاليف الإنتاجية وبحث أسباب تدني حصة الحكومة من فائض أرباح القطاع الزراعي والسمكي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع التجاري وبعض الوحدات بالقطاعات الأخرى، كون ما يتم توريده من فائض أرباح هذه القطاعات لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع حجم نشاطها واستثماراتها وإنفاقها السنوي وكذا الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الواعدة وبالذات التي تمتلك اليمن فيها ميزة نسبية مثل الأسماك .

وأوصت بإيجاد إدارة كفؤة والعمل بمبدأ الكفاءة الاقتصادية في الوحدات الاقتصادية بما يمكنها من تنمية مواردها الذاتية وتحقيق فوائض في أنشطتها الجارية لزيادة حصة الحكومة من فائض الأرباح ورفع نسبة مساهماتها في تمويل نفقاتها الاستثمارية وخفض نسبة اعتمادها على القروض الخارجية بالإضافة إلى استقلالية الوحدات الاقتصادية عن الوزارات وضمان عدم التدخل في إدارتها من قبل الوزراء والقيادات السياسية والأمنية والعسكرية مع ضمان قدر كبير من المحاسبة والرقابة على أداء وعمل قيادة الوحدات الاقتصادية المختلفة ومحاسبتهم بصورة شفافة ، مع التأكيد على أهمية وجود نظام للإنذار المبكر عند وجود تجاوزات أو مؤشرات أداء سلبية.

وبينت الدراسة أن بدايات القرن العشرين شهدت تحولاً كبيراً في الأسس الفلسفية المنظمة للإدارة الاقتصادية، حيث أسهم وجود احتكارات ضخمة في النظام الرأسمالي وتزايد استغلال المستهلكين، إلى جانب تكرار حدوث الأزمات الاقتصادية الدورية للاقتصاد الرأسمالي من حين لآخر ، وتزايد سوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع، إلى إفراز رؤى جديدة سعت إلى تقديم رؤية اقتصادية بديلة عن الرؤية الرأسمالية وإن كانت قد سلكت اتجاهين أساسيين، الأول : ينادي بتغيير الأسس المنظمة للحياة الاقتصادية بصورة جذرية من خلال الدعوة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها ضرورة اجتماعية، والأخذ بمقولة ماركس الداعية إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة ، باعتبار أن الجماعة أقدر من الفرد على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي الاعتماد على الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي، وتخصيص الموارد، وتوزيعها بدلاً من قوى السوق، وبناء نظام اقتصادي جديد لعلاقات الإنتاج يرتكز على الملكية الاجتماعية والاشتراكية لوسائل الإنتاج. والثاني : وعلى الرغم من إيمانه العميق بجدوى قوى السوق في تخصيص الموارد، وتوزيعها ، إلا أنه يرى ضرورة تدخل الدولة لمعالجة أوجه القصور التي يعاني منها نظام السوق، والتي تظهر من حين لآخر في صورة أزمات اقتصادية يعاني منها النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث أكد الاقتصادي الإنجليزي (جون ميناردكينز) في كتابه الشهير (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) على أهمية تدخل الدولة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة مستوى إنفاقها بغرض زيادة الطلب الكلي على كل من سلع الاستهلاك والاستثمار، إلى جانب قيامها بتشجيع القطاع العائلي والقطاع الخاص على زيادة إنفاقهم عن طريق تخفيض أسعار الفائدة وتخفيض الضرائب ومنح الإعانات الاجتماعية والتسهيلات الاستثمارية.

وقد تبنت الكثير من الدول النامية ومنها اليمن سياسات تنموية قائمة على أساس تطوير قطاع عام متدخل في الحياة الاقتصادية ، وسعت الحكومة إلى إقامة المنشآت الإنتاجية والخدمية بهدف تعبئة الموارد لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية (عدالة توزيع الدخول والثروات)، وتقديم بعض الخدمات الأساسية التي لا يقدمها القطاع الخاص .

ومع تلك الأهمية لمنشآت القطاع العام الإنتاجية والخدمية من الناحية النظرية ، إلا أنها قد فشلت من الناحية التطبيقية وأصبحت جزءاً من المشكلة الاقتصادية في الدول النامية وليس الحل كما ترى المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) ، حيث ترى هذه المؤسسات أن تدخل الدولة الاقتصادي وتزايد نشاط القطاع العام هو سبب الأزمة المالية التي تعاني منها الدول النامية، حيث أن جزءاً كبيراً من العجز في الموازنة العامة هو ناتج عن التحويلات من الموازنة العامة للقطاع العام الإنتاجي والخدمي، والسياسات المالية، ولجوء الحكومات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، الأمر الذي يتطلب الحد من دور القطاع العام في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص .

البنك الدولي يتوقع ارتفاع التحويلات النقدية إلى البلدان النامية إلى ٣٧٠ مليار دولار

■ ،خاص/الاقتصادية

توقع البنك الدولي أن تواصل التحويلات المسجلة والمتجهة إلى البلدان النامية بعد التعافي من آثار الأزمة بنهاية هذا العام، ارتفاعها خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ حيث يمكن أن تتجاوز ٣٧٠ مليار دولار.

وأظهر أحدث تقرير للبنك الدولي، بعنوان "كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات لعام ٢٠١١"، أن التحويلات النقدية إلى البلدان النامية كانت مصدرا مرنا للتمويل الخارجي خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة إذ يتوقع أن تحقق التدفقات المسجلة رقما قياسيا يصل إلى ٣٢٥ مليار دولار بنهاية هذا العام، ارتفاعا من ٣٠٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٩م وتشير التوقعات إلى أن تدفقات التحويلات النقدية ستصل على مستوى العالم إلى ٤٤٠ مليار دولار بنهاية هذا العام

ونقل بيان صحفي صادر عن البنك عن هانز تيمر، مدير مجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي، قوله :"التحويلات هي مصدر حيوي للمساندة المالية التي تزيد دخل أسر المهاجرين بشكل مباشر. فهي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم والمشاريع الصغيرة. ومن خلال تحسين متابعة اتجاهات الهجرة والتحويلات، يستطيع واضعو السياسات اتخاذ قرارات مدروسة لحماية هذه التدفقات النقدية الهائلة التي تضاهي في حجمها ثلاثة أضعاف المعونات الرسمية والاستفادة منها."

وكانت أكثر البلدان المرسلة للتحويلات عام ٢٠٠٩م هي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وسويسرا وروسيا وألمانيا. وعلى الصعيد العالمي، تضم أكبر البلدان المتلقية للتحويلات عام ٢٠١٠ كلاً من الهند والصين والمكسيك والفلبين وفرنسا. وتُعتبر التحويلات أكثر أهمية بالنسبة للبلدان الأصغر حجما - إذ تمثل ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بعضها.

وبينما تظل البلدان مرتفعة الدخل هي المصدر الرئيسي للتحويلات، فإن الهجرة فيما بين البلدان النامية أكبر من تلك التي تتجه من البلدان النامية إلى البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وعلى الصعيد الإقليمي، هناك تباين كبير فيما بين المناطق النامية، مع هبوط أكبر من المتوقع في تحويلات عام ٢٠٠٩م إلى مناطق أوروبا وآسيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٩م، تستثنى المنطقة النامية في أوروبا وآسيا الوسطى بولندا التي أعيد تصنيفها كبلد مرتفع الدخل. ويفسر تحليل الاتجاهات العامة إعادة تصنيف بولندا. وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وزادت التدفقات إلى جنوب آسيا عام ٢٠٠٩م بأكبر من المتوقع فيما ارتفعت بدرجة طفيفة إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ.

أما ديليب راثا، مدير وحدة الهجرة والتحويلات بالبنك الدولي، فقال "أصبحت التحويلات في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م أكثر من مجرد شريان حياة إلى البلدان الفقيرة نظرا للانخفاض الهائل في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة نتيجة للأزمة. ومع هذا فإن ارتفاع معدلات البطالة يجبر العديد من البلدان المستقبلة للمهاجرين على تقليص حصص الهجرة، وهو ما يمكن أن يتسبب في إبطاء نمو التدفقات من التحويلات. كما أن لتقلب تحركات العملات آثاراً لا يمكن التنبؤ بها على تدفق التحويلات."

وبالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأزمة، هناك تغييرات هيكلية وتنظيمية كبيرة في سوق التحويلات العالمية. فقد أضحت اللوائح الخاصة بمكافحة الجرائم المالية حجر عثرة أمام تبني التكنولوجيات الجديدة لتحويل الأموال باستخدام الهواتف المحمولة عبر الحدود. "هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم اللوائح الخاصة بالتحويلات النقدية من خلال الهواتف المحمولة وإلى تخفيف المخاطر التشغيلية."

وطبقا لكتاب الحقائق لعام ٢٠١١م فإن أكبر بلد مستقبل للمهاجرين هو الولايات المتحدة، تليها روسيا ثم ألمانيا والسعودية وكندا. أما البلدان التي تحتل المراتب الأولى في ارتفاع نسبة المهاجرين إلى سكانها فهي قطر (التي يشكل المهاجرون ٨٧ في المائة من سكانها)، وموناكو (٧٢ في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (٧٠ في المائة)، والكويت (٦٩ في المائة)، وأندورا (٦٤ في المائة). أما ممر الهجرة الثنائية بين المكسيك والولايات المتحدة فيتوقع أن يكون أكبر ممر للهجرة على الإطلاق في العالم هذا العام، يليه الممر بين أوكرانيا وروسيا، وبين روسيا وأوكرانيا، وبين بنغلادش والهند.